

# القطاع الخاص بمكناس شريك الدولة في تعميم التمدرس

مساهمة فعالة في الوسط الحضري وخجولة في الوسط القروي

يعتبر قطاع التعليم والتكوين الخاص شريكا وطرفا رئيسيا إلى جانب الدولة، في النهوض بنظام التربية والتكوين، وبناء على هذا الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات هذا النوع من التعليم على صعيد التباينات بمجموع التراب الوطني ومنها نيابة مكناس، وكذا ما يقوم به من دور طلائعي في تكوين الناشئة، فإن عددا من الآباء فضلوه على التعليم العمومي خصوصا في مرحلة التعليم الابتدائي على خلفية جودته وملاءمة فضاءاته التعليمية، ومن هذا المنطلق فإنه ساهم بشكل إيجابي في تعميم التمدرس خاصة في الوسط القروي حيث الإقبال المتزايد على المؤسسات الخصوصية، في حين ما زال ضعيفا في الوسط القروي لاعتبارات ذاتية وموضوعية.

## التعليم الخصوصي شريك للدولة

شهدت مدينة مكناس منذ بداية القرن الماضي ظهور النواة الأولى للتعليم الخصوصي بعد إحداث مؤسسات تعليمية حرة ما زالت أسماؤها متداولة لدى الرأي العام المحلي، تابع فيها عدد من التلاميذ دراستهم الأولية والابتدائية من الأجيال الماضية، صاروا اليوم أطرا فعالة في البلاد، غير أن النمو السكاني وازدياد قاعدة التمدرس خلال السنوات الأخيرة فرضا إحداث مؤسسات تعليمية خصوصية أخرى عززت شبكة مؤسسات هذا النوع من التعليم، حيث لقيت إقبالا من طرف التلاميذ المتمدرسين الجدد بناء على اختيار ورغبة آباءهم لاعتبارات عدة سواء المرتبطة بمعايير الجودة أو وجود ظروف ملائمة للتمدرس خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي. وتضم مدينة مكناس عشرين من المؤسسات الخصوصية رخص بإحداثها من طرف وزارة التربية الوطنية، والتي ساهمت بشكل إيجابي في استقطاب عدد من التلاميذ الذين في سن التمدرس، وهي مؤسسات تتميز بكون جيوب الأحياء السكانية بما فيها النائية بعد أن كان وجودها قبل عقدين من الزمن يقتصر على المدينة الجديدة (حميرية)، ويعود سبب تنازل عدد المؤسسات الخاصة التي أضحتت شريكا للتعليم العمومي إلى قدرتها على استيعاب أعداد من المتمدرسين الذين يبحثون عن الجودة في التعليم خلافا للتعليم العمومي الذي عرف تراجعاً نوعياً من حيث الأداء،



الآباء يفضلون التعليم الخصوصي في مرحلة الابتدائي (أرشيف)

يستحيل معها التفكير في إحداث المؤسسات الخصوصية، وبالتالي ارتدادها من طرف أبناء العالم القروي، ولهذا السبب كان لزاما على المستثمرين في قطاع التربية والتكوين لتطوير ظروف العيش والوسط الحضري، وكان يبيها أن يفشل التعليم الخصوصي في تحقيق هدف تعميم التمدرس في المؤسسات التعليمية الخصوصية هذا الوسط نظرا لعدم وجود مؤسسات خاصة، وأشار أحد المهتمين وهو رجل تعليم إلى أن القطاع العام لم يستطع تحقيق تعميم التمدرس نظرا لضعف التمويل الحكومي، فبالإضافة إلى أسباب بنوية رغم مبرراته، فالأحرى أن يجد التعليم الخاص مكانه من هذا الوسط الذي ما زال يعاني من إكراهات ومن التهميش، وتحدث أحد المستثمرين في القطاع الخاص ساهم في تعميم التمدرس على مستوى الوسط الحضري، في حين يستحيل تحقيق ذلك في الوسط القروي الذي ما زال يعاني من مشاكل انعكست سلبا على التمدرس خاصة تعليم الفتاة، عبد العالي توجدي (مكناس)

وبوره في العملية التعليمية، ومن هذا المنطلق أصبح شريكا للدولة في امتصاص عدد من المتمدرسين، وبالتالي يفرض نفسه بقوة في المجال الحضري نظرا لتطور ظروف العيش والوسط الحضري، وكان بعض الآباء ولوج هذا النوع من التعليم كاختيار لا محيد عنه، ومن جانب آخر حظي هذا القطاع بمشجيع من طرف الدولة من خلال التحفيزات التي حظي بها آرباب التعليم التعليمية الخصوصية المؤسسات التعليمية الخاصة، وأشار أحد المهتمين وهو رجل تعليم إلى أن القطاع العام لم يستطع تحقيق تعميم التمدرس نظرا لضعف التمويل الحكومي، فبالإضافة إلى أسباب بنوية رغم مبرراته، فالأحرى أن يجد التعليم الخاص مكانه من هذا الوسط الذي ما زال يعاني من إكراهات ومن التهميش، وتحدث أحد المستثمرين في القطاع الخاص ساهم في تعميم التمدرس على مستوى الوسط الحضري، في حين يستحيل تحقيق ذلك في الوسط القروي الذي ما زال يعاني من مشاكل انعكست سلبا على التمدرس خاصة تعليم الفتاة، عبد العالي توجدي (مكناس)

وبالتالي فرض على عدد من الآباء النفور منه وللجوء إلى التعليم الخصوصي كبديل. **مساهمة فعالة في الوسط الحضري** يساهم التعليم الخصوصي في تعميم التمدرس سواء بالنسبة إلى الآباء أو الأبناء، وأشار أحد المتخصصين إلى أن دور التعليم الخصوصي في مجال تعميم التمدرس أصبح اليوم بارزا رغم الظروف العيشية التي تعرفها جل الأسر، إلى جانب كون آرباب المؤسسات الخصوصية أضخوا منفحة في الآباء، وبالتالي توجهات المستقبلية، أضفى اليوم مستقبل أعدادا هامة من التلاميذ الجدد خلال كل موسم دراسي رغم ما يكلفه من ميزانية ترقق ميزانيات الأسر ذات الدخل المحدود، وفي هذا الصدد أجمعت شهادات بعض الآباء لـ الصباح، على كون التعليم الخصوصي أضفى اليوم يساهم بشكل فعال في تعميم التمدرس من خلال استقطابه لعدد من التلاميذ الجدد على اختلاف وضعهم الاجتماعي، لدرجة أن المؤسسات

## أي مسار لتعميم التعليم؟



المكي ناشيد

تعميم التعليم عبارة لها من قوة المعنى، وعمق الدلالة، وامتداد الإحالة، ما يجعل لوقوعها على النفوس والعقول كبير الأثر، فما أعظم أن يعم التعليم ليشمل أحر مواطن، ويعطي أقصى زاوية. وإذا كان موضوع التعميم بشكل اليوم أكبر رهان تواجهه وزارة التربية الوطنية، فإن استجلاء الصعوبات والعوائق والمشاكل، يحتاج إلى تسليط الضوء على الماضي من أجل فهم الحاضر واستشراف المستقبل. لقد واجه المغرب بعد استقلاله مباشرة، نسبة الأمية التي كانت في حدود 95 في المائة، وكانت الجماهير تلح مطالبة بتعليم أبنائها، الشيء الذي من أجله تشكلت اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957 وانتهت أشغالها بصياغة المبادئ الأربع، كان أولها مبدأ تعميم التعليم كاستجابة لرغبة المواطنين، وتحقيقا لذلك، تم وضع التصميم الخماسي الأول 1960/1964 كاستراتيجية تعميم التعليم بكيفية شاملة، حددت مؤشرا لها عند نهاية التصميم: أن يلتحق بالمدرسة كل طفل يتراوح عمره ما بين 7 سنوات و14 سنة.

و سرعان ما بدأت عوامل التراجع عن التعميم تتضح لعدم كفاية مالية الدولة في تسديد نفقات التعليم، وقد تمثل ذلك في تقليص السن إلى ما بين 7 و12 سنة، بل إن ظهير 13 نونبر 1963 في شأن الزامية التعليم الأساسي، قلص عامل السن، وبتكر للوزارة صلاحية تعيين تواريخ تطبيق الظهير، وبذلك بقيت الإلزامية مجرد حبر على ورق. وبتطبيق المغرب سياسة التقويم الهيكلي المشؤمة سنة 1983 تحت إملاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تبعاً لشروط مبدئية الدولة إزاء المؤسسات: تقلص عدد المناصب المالية، وتوقفت الزيادة في الحجرات أو بناء مؤسسات جديدة، وإلى جانب ذلك توسعت دائرة طرد التلاميذ، وتعددت أسباب التسرب والهجر المدرسي.

هذا وإذا كان نظام التعليم الأساسي الذي طبق سنة 1985 بإيعاز ودعم من اليونسكو، قد اعتمد مبدأ الانتقال السلس بين مستويات التعليم الأساسي بسلكيه الابتدائي والإعدادي، حتى يستمر التلميذ بالمدرسة أطول مدة، فحد بذلك من تقادم الهجر المدرسي، فإن هذا النظام لم يتمكن هو بدوره من تحقيق مبدأ الإلزامية في التعليم في غياب أي إعمال لظهير 1963 الذي بقي مجمدا بين الرفوف.

أما اليوم، فإن مفهوم التعميم يأتي ضمن سياق مختلف اقتصاديا واجتماعيا، وهو ليس مطلباً شعبياً جماهيرياً، وإنما أضحي مطلباً للدولة باعتباره أداة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة، ولهذه الغاية، جعلت اللجنة الملكية المكلفة بصياغة الميثاق الوطني من تعميم التعليم، ركيزة أساسية وعنصر جوهريا ضمن مكونات الميثاق.

وعمل بروح الميثاق، سارعت وزارة التربية الوطنية مع بداية عشرينية الإصلاح، إلى ضبط الآليات التحكم في المسار الدراسي للتلاميذ قصد تمكينهم من الاستفادة من المنظومة التربوية أطول مدة ممكنة، والحد من ظاهرة الهجر المدرسي وسد منابعها، فعمدت إلى إصدار عدد من المذكرات التنظيمية والتوجيهية والقرارات في شأن المرونة في التعامل وعدم التسرع في فصل التلاميذ، وإرجاع المتعلمين والمفصولين عن الدراسة، وإحالة أمر النظر في مسألة إرجاعهم إلى مجالس الأقسام للبت فيها بدل التباينات، وكان من نتائج هذه الإجراءات، أن نجحت نسبة مهمة من بين الذين تم إرجاعهم في نهاية السنوات الدراسية من 2004 إلى 2006.

إلا أن القرار الوزيري رقم 1036.00 الصادر في أبريل 2003 في شأن تحديد شروط التسجيل وكيفية مراقبة المواظبة بالتعليم الأساسي، تضمنت معظم مواد أمام الإشكالات التالية: في حالة عدم قيام المسؤول عن الطفل بتسجيله، فعلى أي أساس تقوم المصالح الإقليمية للاكاديمية بتسجيله تلقائيا بل ولي أمه؟ ومن سيروز هذه المصالح بالوثائق؟ وهل من ضمانة في أن الطفل سيلتحق بالمدرسة رغم أن نف ولي أمه؟ ثم من أين تستمد المدرسة السلطة التي تجعل المسؤول عن الطفل، يولي بوثيقة تبرر غيابها؟ وما العمل إذا لم يستجب الأب لطلب المؤسسة؟ هل يفضل الطفل؟ أم يعقل الأب؟ وأخيرا، هل من المعقول بل ومن المقبول لدينا، أن يوجه نائب وزارة التربية الوطنية إنذارا لمسؤول عن طفل بسبب تقصير في التسجيل، أو عدم الاستجابة لدعوة المؤسسة؟ لو تم ذلك في فرنسا مثلا، لكان مقبولا ومعقولا، لأن مصالح أخرى تستدعي، واتهام الأب بالتقصير يعرضه لعقوبات أخرها نزع الإبن من حضنته، وهكذا فظل هذا القرار قد تمت ترجمته بدون أي مجهود ملائمة مع واقع المجتمع المغربي، بل إضافة إلى أن الأمر في مثل هذه

الضاميا، يحتاج إلى التنسيق بين وزارة التربية الوطنية ومقاعدا حكومية أخرى. أما على المستوى الإقليمي، فقد وظفت الوزارة الكثير من الآليات والعليات، من إطعام ونقل مدرسي بما في ذلك توزيع 50 حافلة على مختلف الجهات بالملكة، وإشراك للجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني... الشيء الذي انعكس إيجابا على رفع مستوى استقطاب المؤسسات التعليمية للأطفال في سن التمدرس حسب الإحصاءات الوطنية للتلاميذ بمختلف الاسلاك التعليمية.

على أن الأرقام الإحصائية للتسجيلات الجديدة التي تتوافد على المصالح النيابية من مؤسسات التعليم الابتدائي كثيرا ما تكون في حاجة إلى مراقبة ومتابعة وضبط ومراجعة، وبدون ذلك لا ينبغي الاعتماد عليها، فما بني على باطل فهو باطل. المكي ناشيد (باحث في التربية)

## مصطفى البويهي: التعليم الخصوصي لن يساهم في تعميم التعليم

غايته تتمثل في الربح وتبضيع المعرفة وينتشر في مناطق تحقق فيها التعميم



التعليم الخصوصي مازال بعيدا عن تحقيق المبتغى المنشود (أرشيف)

أكد مصطفى البويهي الكاتب الجهوي للتقانة الوطنية للتعليم (كشش) أن التعليم المدرسي الخصوصي لم ولن يساهم في تعميم التعليم، وذلك على كون نوعية اللغة المستهدفة والمناطق التي يبرزها هذا النوع من التعليم الخصوصي توجد بالمدن التي تحقق فيها نوعا ما تعميم التمدرس بالنسبة إلى جميع الفئات. أما المناطق القروية والمهمشة التي تتفقر إلى المدرسة، فلا يلجأ إليها المستثمرون في هذا القطاع، لأنه غير مربح، كما أن القدرة الشرائية للمواطنين بهذه المناطق المنخفضة حتى من تسجيل أبنائهم بالتعليم العمومي، فالأحرى التعليم الخصوصي. وأوضح أن غاية التعليم الخصوصي بالمغرب تتمثل في الربح وتبضيع وتسليع المعرفة، وليس في تعميم التعليم، ولا تعمل بغير المواظبة، وقال لـ الصباح التربوي، إن هذا النوع من التعليم يكرس التعليم الطبقي الذي نهضناه وما نزال كذلك، ونحن في النقابة الوطنية للتعليم (كشش) نرى الدولة لم توفر بعد الشروط التربوية والاجتماعية العامة للتعليم الخصوصي، حتى يصبح اختيارا بالنسبة إلى كل المواطنين، وأضاف قد عبرنا عن هذا في المواقف التي خاضتها النقابة (الصبح النضالية) والتي اعتبرها نق نق ناقوس الخطر عما آلت إليه المدرسة العمومية من اختلالات بنوية على مستوى المناهج والبرامج والفضاء المدرسي والموارد البشرية وكذلك الاختيارات التي فرضتها الدولة للتعليم الخصوصي في أفق خصوصية التعليم، وتصلها من مسؤوليتها في تقديم هذه الخدمة العمومية التي هي أساس ومنطلق كل تنمية، وبالتالي، يضيف البويهي، كان على الدولة أن تدعم المدرسة العمومية بتلك الاختيارات من أجل تعميم التعليم والمدرسة في أماكن ما زالت تتفقر إلى المدرسة. وإذا كان تعميم التعليم، يقصد به، كما ورد في الدعامة الأولى للميثاق الوطني للتربية والتكوين، تعميم تربية جيدة على ناشئة المغرب بالأولى من سن 4 إلى 6 سنوات وبالابتدائي والإعدادي من سن 6 إلى 15 سنة. وإذا كانت الحكومة ووزارة التربية الوطنية التزمنا بمقتضى هذا الميثاق برفع تحدي التعميم السريع للتعليم الأولي والابتدائي والإعدادي في جميع أرجاء المملكة، بتحسين جودته وملاءمته لحاجات الأفراد وواقع الحياة ومتطلباتها، مع إيلاء الفتاة في العالم القروي عناية خاصة، وحددت الحكومة تعميم التسجيل بالنسبة الأولى من التعليم الأولي في أفر 2004، على أن تركز الدولة دعمها المالي في هذا الميدان على مناطق قروية وشبه حضرية، وخاصة، على المناطق السكانية غير المحظوظة، يقول مسؤول نقابي، فإن جميع القوانين المؤجدة

تمكن من تغطية شاملة ومتكافئة لمختلف أقاليم الجهة بما فيها الوسط القروي، وأعرب مدير الأكاديمية عن أمه الكبير في أن يتنامى انخراط التعليم الخصوصي في دعم التعليم العمومي، وذلك بتنمية الدعم الاجتماعي والحد من ظاهرة التهميش والإقصاء وتوسيع حملة محاربة الأمية في محيط مؤسسة التعليم الخصوصي، ونسعى الأكاديمية، يقول حنون، إلى أن تكون المؤسسات الخصوصية مواظبة، حدائقه، يخرط فيها الآباء والأهيات انخراطا واسعا، وتستقبل الأطفال بغض النظر عن اختلافاتهم وانتماءاتهم في إطار القانون المنظم لهذا القطاع.

من جهة المصطفى مسرور رئيس مصلحة الإشراف على مؤسسات التعليم الأولي والتعليم المدرسي الخصوصي الذي أقر بصعوبة برمجة الاستثمار بالوسط القروي ويضعف تطبيق الخطة المدرسية الكفيلة وحدها بتنمية تعميم التعليم بالجهة، أفاد أن نسب تزايد تلاميذ التعليم

## التعليم الخاص يلعب دورا في تعميم التمدرس بالمدن

يعتبر قطاع التعليم الخصوصي أداة لتوسيع نطاق انتشار التعليم وتعميمه، ومساهما فعلا في رفع جودته؛ نظرا إلى أنه شريك استراتيجي وطرف رئيسي إلى جانب الدولة في عملية تنمية وتطوير المنظومة التربوية، وهو ما يترجم في البنيات التحتية المتنامية لهذا القطاع؛ حيث تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المتعلقة بهذا القطاع خلال هذه السنة إلى وجود أكثر من 120 مؤسسة تعليمية خاصة باكاديمية جهة طنجة تطوان، كما أنه يمثل نسبة 6.5 في من التعليم الخصوصي الوطني، إذ بلغ عدد التلاميذ المسجلين به خلال الموسم الدراسي الماضي بالجهة إلى حوالي 23525 تلميذا؛ منهم 19351 تلميذا بالتعليم الابتدائي، و3041 بالتعليم الثانوي الإعدادي؛ و1722 تلميذا بالثانوي التأهيلي. وهو ما يعني أن نسبة 80 في من المتمدرسين بالقطاع الخاص هم في المرحلة الابتدائية. وهاتان الدولة كبيرة جدا حول هذا القطاع المسير من طرف مقالين وجدوا في التعليم مصدرا للتجارة بعد أن تنبه الكثيرون إلى أهمية الاستثمار في مؤسسات التعليم بشتى أنواعها خاصة تلك التي تتبع القالب العمومي في التدريس؛ غير أنها توفر عرضا أفضل من نظيرتها العمومية في كل شيء بما فيها طرائق التدريس؛ والمواد الإضافية التي لا وجود لها في التربية العمومية كالوسيقى مثلا.

غير أن أهمية التعليم الخصوصي تبرز من زاوية أخرى تظهر أنها استطاعت إلى حد ما توفير كراس إضافية للتلاميذ الجدد؛ وحلت بذلك جزءا من مشكلة الدولة مع البنيات التحتية؛ كما ساهمت بشكل ملحوظ رفع من نسب المتمدرسين؛ غير أن هذا لا يعني بئانا أن القطاع الخاص يقوم بدوره كما يجب؛ نظرا إلى أن تدخله في هذا القطاع يقتصر في عمومه على خلق مؤسسات في المدن بسبب الرهان على الطقعة متوسطة الدخل؛ وهو يجعل عملها ومساهمتها تقتصر داخل المجال الحضري في حين تظل الدولة هي المتدخل الرئيسي في عملية التمدرس بالعالم القروي؛ باستثناء بعض تجارب الجمعيات التي أنشأت مدارس بجماعات قروية في إطار برنامج تعاون دولي، رغم أن هناك تحفيزا خاصا من لدن الأكاديمية الجهوية لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم الأولي؛ بتحديد المناطق ذات الأسبقية، وتقديم نتائج دراسات الجدوى للمستثمرين؛ بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات للتعاون مع الجماعات المحلية والجمعيات العاملة في مجال الطفولة قصد توسيع شبكة مؤسسات التعليم الأولي والنهوض به. لكن من جهة أخرى فقد ساهمت هذه المؤسسات الخاصة ولو باقتصارها على المدن في التخفيف من الضغط الكبير الذي كانت تواجهه الدولة كل سنة فيما يخص تسجيل الوافدين الجدد. أي أن الدولة وجهت بالمقابل جهودها إلى إنشاء حجرات ومؤسسات في البوادي (تم إنشاء 36 حجرة دراسية بالوسط القروي خلال الموسم الماضي 2007/06) بكل من قري تطوان وطنجة واصلية وكذا بمعالجة المضييق الفنديق تاركة للقطاع الخاص فرص التدخل في المدن وفي الأماكن التي لا توجد بها مدارس، أو لوجود طبقة ميسورة من المجتمع فيها. عبدالمجيد الورداني (تطوان)